

Distr.: General
3 July 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البندان ١٥٦ و ١٦٤ من جدول الأعمال
النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن
وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين
الدبلوماسيين والقنصلين
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

عُمت رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ صادرة من الممثل الدائم لأرمينيا
لدى الأمم المتحدة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن (-A/55/984
S/2001/569)، بدت وكأنها رد ملتبس على رسالتي المؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠٠١ (-A/55/931
S/2001/456)، المتعلقة بقرار أصدرته حديثاً محكمة محلية بالولايات المتحدة لمنطقة شمال ولاية
أوهايو.

وكما ورد سابقاً فإن المحكمة المذكورة حكمت على مراد توباليان، وهو حركي
أرمني ورئيس سابق للجنة القومية الأرمنية الأمريكية، بالحبس لمدة ٣٧ شهراً بتهمة ارتكاب
جريمتين فيدراليتين لهما صلة بالإرهاب، واستندت المحكمة في قرارها إلى الاستنتاجات
الدامغة للسلطات المختصة في الولايات المتحدة. خاصة وأن المواد المتفجرة المستخدمة في
تفجير سيارة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ قرب مباني الأمم المتحدة، مما أدى إلى
حرح خمسة أشخاص وإلى وقوع أضرار بالغة في عدة مبان، ثبت أن لها صلة بالمواد المتفجرة
التي كانت بحوزة توباليان. والتفاصيل الواردة في رسالتي المؤرخة ٤ أيار/مايو لم تدع مجالاً
لشك في أن قرار المحكمة هذا بالتحديد له ارتباط مباشر بقرارين للجمعية العامة عنونهما

على التوالي: ”النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين“ و ”التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي“، ويشكلان البندين ١٥٦ و ١٦٤ من جدول الأعمال. وكان ذلك هو الهدف والفحوى الوحيد لرسالتي السابقة.

ومراعاة للدقة، ينبغي أن أقول إن رسالتي لم تتضمن أية إشارة إلى جمهورية أرمينيا. غير أنني من ناحية أخرى أشرت إلى الاستنتاج الرسمي الذي توصلت إليه السلطات الفيدرالية للولايات المتحدة والتي مفادها أن الجماعة الإرهابية الأرمنية المتطرفة في وطنيتها المسماة ”فدائيو الاقتصاص للإبادة الجماعية الأرمنية“ هي الجناح العسكري لحزب داشناك الموجود في يريفان بأرمينيا، وأن اللجنة القومية الأرمنية الأمريكية المذكورة سابقا هي فرع من فروع الحزب نفسه. وينبغي أن أشير أيضا إلى أن هذه الصلات لم يكشفها للمرة الأولى قرار المحكمة المذكورة، بل كانت موثقة توثيقا جيدا في دراسات علمية منها أعمال السيد مايكل غونتر التي قدمت أدلة مسهبة على ذلك، مستقاة من وسائل الإعلام التابعة لحزب داشناك.

أما عبارة ”المغامرة في سياق لا لبس فيه مطلقا وغير مقبول في الأمم المتحدة“ التي أوردها الممثل الدائم لأرمينيا فهي في الواقع مقولة خادعة ومحاولة مكشوفة لإخفاء الدافع الحقيقي وراء استغلاله إشارة وردت مرة واحدة لكبي ييث الكراهية وينشر المغالطات الأرمنية بين جدران الأمم المتحدة.

ويبدو أنه حتى عند إطلاع المجتمع الدولي على معلومات هامة لها صلة مباشرة ببنود جدول أعمال الجمعية العامة، فإن مجرد الإشارة إلى مدينة يريفان باعتبارها مقرا لحزب داشناك تشكل دافعا قويا يكفي لجعل الممثل الدائم يسترسل في مشادة لغوية.

إن اللغة التي يستخدمها الممثل الدائم لأرمينيا تتخطى حدود القواعد الأساسية والعريقة التي تحكم الحوار المهذب بين الدول. وللأسف فإنني لم أعد أتوقع مثل هذا الالتزام من طرف ممثل بلد ظل منذ اليوم الأول من استقلاله وفي جميع الأحوال عدوانيا وتوسعيا، ولا يزال إلى يومنا هذا يحتل ربع أراضي جارتة الشرقية، أذربيجان.

وفضلا عن ذلك، فإن الممثل الدائم لأرمينيا أخفق، بتراخ ذهني بالغ، في إدراك جوهر وفحوى رسالتي الهادفة إلى تعزيز التعاون الدولي للحيلولة دون أعمال الإرهاب الموجهة ضد الممثلين والبعثات الدبلوماسية والقنصلية، وإلى تعزيز التعاون الدولي ضد الإرهاب. وبدلا من ذلك يوجه إليّ التهمة بأنني ”حاولت أن أنسب إلى الجهات الرسمية في يريفان بعض الأفعال الفردية اليائسة“. واسمحوا لي أن أكون صريحا

جدا بخصوص هذه النقطة: إنني إذا شعرت يوما بالحاجة إلى ذكر صلة بين الإرهاب وبين الحكومة الأرمنية فإنني سأذكر هذه الصلة بالتحديد ولن أدع مجالاً للغموض.

وإذا كان موقف أرمينيا ضد الإرهاب موقفاً مخلصاً، فإنها سوف تجد مبررات كافية تدعوها إلى دراسة الأسباب التي حدت بالمحكمة إلى اتخاذ القرار الذي اتخذته. ومن جانب آخر، فإن وصف الإرهاب الوحشي بـ "الأفعال الفردية اليائسة" يشكل جريمة. فمن ينظر إلى ما يزيد على ٢٣٠ هجوماً مسلحاً أدت إلى مقتل ٧٠ شخصاً من الأبرياء، منهم ٣١ دبلوماسياً تركيا، وإلى جرح ٥٢٤ مدنياً، باعتبارها "أعمالاً فردية"، ليسوا سوى أولئك الذين تعرضوا لـ "غسيل مخ" لدرجة تجعلهم يؤمنون بأن الغاية تبرر الوسيلة، وأود أن أضيف بأن أولئك وحدهم يستطيعون الدفاع عن الشر دون حجل.

إن الأعمال الإرهابية المعنية كانت في الواقع موجهة ضد المهدف نفسه، أي مواطني تركيا و/أو البعثات الممثلة لها، وتتولى تنسيق الهجمات متاهة من الشبكات المعقدة. فمثلاً وقع تفجير السيارة في ميدان الأمم المتحدة في نفس اليوم الذي جرت فيه ثلاث عمليات إرهابية في بلدان مختلفة ضد البعثات الممثلة لتركيا. وبينما هذه هي الحقيقة الموضوعية، يُصور الممثل الدائم لأرمينيا هذه الأحداث وكأنها "أفعال فردية"، ويتمادى في مباركة هذه الجرائم الوحشية بقوله إنها "تستهدف توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى إنكار الجهات التركية الرسمية لحقيقة الإبادة الجماعية للأرمن في الإمبراطورية العثمانية في الفترة من عام ١٩١٥ إلى ١٩٢٣". وإنني لا أفاجأ بعد كل هذا بأن يؤدي هذا الفهم المرتبك للحقيقة في نهاية المطاف إلى تقبل درجات من الإرهاب بينما لا يمكن أن يكون للإرهاب درجات. إن هذا الموقف الغامض تجاه الأساليب الإرهابية يُقلل إلى حد كبير من قيمة الضمانات التي قدمها الممثل الدائم لأرمينيا في الفقرات الأخيرة من رسالته والمتعلقة بموقف بلاده المناوئ للإرهاب. ومن الجدير بالملاحظة أن رسالة الممثل الدائم لأرمينيا لا تشير إلى الجريمة الإرهابية التي اقترفها توباليان، ولا تندد بها، رغم أن تلك الجريمة كانت أصلاً موضوع رسالتي السابقة.

والواقع أن المهدف من رسالة الممثل الدائم لأرمينيا لم يكن سوى إعادة التأكيد بشكل عدواني على "الرواية القومية الأرمنية" للأحداث التي وقعت خلال الحرب العالمية الأولى، وهي فترة من الفترات المشؤومة لجميع شعوب الأناضول، بل للإنسانية جمعاء.

وأخيراً يُقدم الممثل الدائم لأرمينيا، في معرض تحريفه للكلمات مرة أخرى، على اختلاق وإطلاق تم مفادها أن الجناح السياسي لمنظمة "الذئاب الرمادية" الإرهابية التي

كان من أعضائها علي أغا، الإرهابي الذي حاول اغتيال البابا في عام ١٩٨١، هو جزء من الائتلاف الحاكم في تركيا حالياً. ويشكل هذا الادعاء في الحقيقة توغلاً في الأوهام إلى أقصى الحدود. فقد تبرأ الحزب السياسي المعني من علي أغا منذ عقدين من الزمان. والحقيقة أن علي أغا لا يزال في السجن في تركيا إلى الآن.

وتتضمن رسالة الممثل الدائم لأرمينيا عدة مزاعم بالإضافة إلى عبارات تتهم تركيا بـ "تحريف" الوقائع التاريخية. وأرى أن من الضروري تقديم المعلومات المرفقة طيه لتسليط الضوء على المجرى الحقيقي للأحداث المشار إليها.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ١٥٦ و ١٦٤ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوميت بامير

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]

من الحقائق الواقعة أنه بعد ما يناهز ٧٠٠ عام من التعايش السلمي الذي مكّن الطائفتين التركية والأرمنية من إثراء بعضهما البعض من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، مع التمتع بالاحترام المتبادل، الذي أدى فقده إلى ما نشهده اليوم أعمال التطهير العرقي والمذابح في مختلف أرجاء المعمورة، شهدت الطائفتان انهيار علاقتهما في نهاية القرن السابق بتحريض من القوى الإمبريالية السائدة في ذلك الحين.

وهناك مئات من المؤلفات العلمية التي تتناول بالوصف المطامع المشؤومة للقوى الإمبريالية القائمة حينذاك، في الإمبراطورية العثمانية المنهكة. وأود أن أشير إلى مقال إ. ف. بستوزيف المعنون: "السياسة الخارجية لروسيا، من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه ١٩١٤"، الذي نُشر في كتاب "1914: The Coming of the First World War"، تحت إشراف والتر لاكور وجورج موس:

"لقد تبين أن التحرك في اتجاه التقارب مع تركيا في أعقاب حروب البلقان هو تحرك يلقي معارضة شعبية كبيرة في أوساط ملاك الأراضي البرجوازيين الروس، التي كانت تستعد لمساندة تقسيم نهائي للإمبراطورية العثمانية. وسعياً لتحقيق هذا الهدف أنشئ نظام متكامل من التدابير الرامية إلى تعزيز النفوذ الروسي في تركيا. وفكرت روسيا في إنشاء دولة أرمنية مستقلة تحت الحماية الروسية باعتبار ذلك أقوى وسيلة لممارسة الضغط".

وفي نهاية المطاف شكل آلاف من الأرمن المسلحين طلائع غزو روسي واسع النطاق للأناضول، وفاءً بما وعد به رئيس المكتب الوطني الأرمني القيصر نيقولا الثاني في تبليسي في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤. "إن الأرمن يُهرعون من كل بلد للالتحاق بصفوف الجيش الروسي المجيد، للتضحية بدمائهم في سبيل انتصار الجيش الروسي".

وبدأ التمرد الأرمني في أواخر عام ١٩١٤. وعاد أكثر من ١٥٠٠٠ من أرمن الأناضول الذين كانوا قد توجهوا إلى جنوب القوقاز الروسي، للالتحاق بصفوف المتمردين. وقُطعت خطوط التلغراف، واحتُلت الطرق في الممرات الجبلية الاستراتيجية، وهوجم مئات من المسؤولين العثمانيين، وعلى الأخص الضباط القائمين بالجنيد، في كل الأرجاء الشرقية؛ وضُربت القرى الطرفية. وخدمة للجيش القيصري،

استولى الأرمن على مدينة فان في آذار/مارس ١٩١٥ من أيدي حامية عسكرية عثمانية ضعيفة وقتلوا ٦٠.٠٠٠ تركي.

وقد كان بوغوس نوبار، أحد كبار زعماء الأرمن، مُحِقًا في رسالته الموجهة إلى جريدة التايمز اللندنية، المنشورة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩١٩، والتي ناشد فيها الحلفاء في مؤتمر باريس بالاعتراف بـ "خدمة" الأرمن:

"ظل الأرمن منذ بداية الحرب محاربين من الناحية الفعلية، إذ حاربوا إلى جانب الحلفاء على جميع الجبهات في فلسطين وسوريا، حيث شكل المتطوعون الأرمن الذين جندهم الوفد الوطني الأرمني بطلب من الحكومة الفرنسية، أكثر من نصف القوات الفرنسية. وفي القوقاز، وبغض النظر عن الـ ١٥.٠٠٠ من الأرمن المشاركين في الجيش الإمبراطوري، قام أكثر من ٤٠.٠٠٠ من المتطوعين الأرمن بمقاومة الجيوش التركية".

ومن المعروف أنه في اليوم الثاني من آب/أغسطس ١٩١٤ برزت مشاعر القلق التي طال أمدها في أوروبا، وشكلت تحالفات مكشوفة وسرية بغية المحافظة على ميزان القوى في أوروبا أو للإحلال به، وبذلك بدأت المذابح ضد شعوب أوروبا. ولم تكن الإمبراطورية العثمانية في السنوات السابقة لنشوب الحرب العالمية الأولى جزءًا من نظام التحالفات الذي دمر أوروبا. ومراعاة للدقة، ينبغي القول بأن الإمبراطورية العثمانية هي نفسها التي اعتبرت فريسة سهلة المتناول من خلال المطامع والتطلعات الإمبريالية للقوى الكبرى. ولم تكن الإمبراطورية من بين القوى الأوروبية الست الكبرى حينذاك، وكانت تتعرض للهجمات منذ تموز/يوليه ١٩١١.

وحيثُ كانت الأمم التي تعيش في ظل الإمبراطوريات المتعددة الأعراق، بما فيها المملكة النمساوية - الهنغارية المزدوجة والإمبراطورية الروسية تسعى عموماً إلى تحسين حالها، إذ كانت القومية في أوجها. بيد أن الحركة القومية الأرمنية سيطرت عليها العناصر الميالة للحرب، والتي كانت مستعدة للدخول في تمرد مسلح ولاستخدام الأساليب الإرهابية.

وقد لقيت القوى الطامعة في أراضي الإمبراطورية العثمانية بالفعل تعاوناً طوعياً من الزعامة الأرمنية الوطنية المتطرفة، التي تخلت في هذه الفترة التاريخية الحرجة عن المصالح الحقيقية والدائمة لشعبها، وعرضت كل شعوب الأناضول لخطر وشيك، مجازفة عن علم بالتسبب في العنف الطائفي الواسع النطاق، في سبيل تطلعها العاجل لخلق دولة أرمنية مستقلة.

وينبغي لنا أن نتساءل عن مدى تلطيخ الزعامة الأرمنية يديها آنذاك بالدماء بتجاهلها تجاهلا تاما الأخطار التي ينطوي عليها التأليب على العنف والثورة في زمن الحرب، مما يُلقى عليها تبعه المأساة التي أصابت شعوب الأناضول، بما فيها أولئك الذين ادعت تلك الزعامة التحدث باسمهم. ومن الواضح أن أعمال المتمردين الأرمن زادت من تفاقم الانقسام وانعدام الثقة السائدين بين الأتراك والأرمن في شرق الإمبراطورية العثمانية. فقبل كل شيء كان الإرهاب السافر السلاح المفضل للمتمردين الأرمن، وكانت الأراضي التي يطمعون فيها تسكنها أغلبية ساحقة من الأتراك والمسلمين.

ويحتفل المزيقون الأرمن اليوم بذكرى ٢٤ نيسان/أبريل ١٩١٥ باعتباره يوما مجيدا في تاريخ نضالهم، ويحلو لهم أن ينسوا أن أسطول الحلفاء وصل إلى رأس شبه جزيرة غاليبولي قبل ذلك بثلاثة أيام فقط، في ٢١ نيسان/أبريل ١٩١٥، مهددا بشكل خطير تلك البلاد التي كان مواطنوها من ذوي الرتب مثل وزير الخارجية، والسفراء وآلاف الأشخاص الذين حققوا مناصب مرموقة في جميع مناحي الحياة، بالإضافة إلى الفلاحين، يعيشون حياة بسيطة إلى أن تزعزع الاستقرار بسبب الدعوة إلى حمل السلاح والتمرد.

والواقع أن المزيقين الأرمن يحلو لهم أن يتجاهلوا حقائق كثيرة لا بد منها للتوصل إلى فهم إنساني وعادل ومستقبلي المنحى وبنّاء للأحداث المأساوية التي جرت في داخل بلد يوشك على الموت ويرزح تحت احتلال جزئي، ونتيجة لذلك فإن موقفهم تجاه الأتراك لا يحكمه سوى الكراهية والغیظ.

وفي مقال ظهر في "The New York Review of Books" في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩، أبرز الكاتب الشهير إيان بوروما بعض الجوانب المثيرة للجدل من التركيز على إبراز الهوية من خلال الظهور كضحية في المجتمع المعاصر. ولا ينكر بوروما ذكريات المعاناة، ولكنه يتساءل: "عندما تبني ثقافة، سواء أكانت عرقية أو دينية أو طائفة قومية، هويتها الطائفية بصورة كلية تقريبا على التضامن العاطفي الناتج عن ذكريات المعاناة، فإن الطريق يكون محفوفًا بالمخاطر الناجمة عن قصر النظر، بل والضعف في الظروف القصوى". وتتمثل المشكلة كما يراها بوروما في أن هذا "الشعور بالمعاناة يعوق التفاهم بين الشعوب؛ ولا يمكن أن يؤدي إلى التفهم المتبادل".

وبسبب هذه الورطة فإن المزيقين لا يلتفتون إلى كون الأرمن الذين عاشوا في المدن التي ظلت السيطرة العثمانية عليها كاملة لم يتعرضوا للطرد ولا للتحرش؛ وأنه عندما هاجمت الجيوش القيصيرية شرقي الأناضول واحتلتها، اضطر أكثر من مليون من الأتراك والمسلمين إلى الهرب وطلب اللجوء، وتعرضوا في الطريق لهجمات العصابات الأرمنية؛ وأن شرق

الأناضول شهد انهيارا في السلطة في أعقاب الاعتداءات القيصرية؛ وأن أعمال القتل والمذابح ارتكبت من قبل الطرفين.

ويُفضل المزيّفون الأرمن الادعاء بأنه إن قُتل تركي واحد خلال هذه الأزمنة المأساوية فإن ذلك حدث نتيجة للدفاع عن النفس لا غير، وأنه لم يغتال أي مدنيين أتراك أو يغتصبوا أو تنهب أملاكهم، بينما حتى الضباط القيصريون أهلكهم في الواقع ما ارتكبه العصابات المسلحة والقوات شبه العسكرية الأرمنية أمام أعينهم من أعمال مسعورة في ذبح الأتراك الذين لا دفاع لهم بأكثر السبل شراسة.

ويرفض المزيّفون الأرمن سرد الأحداث الوارد أعلاه، ويعتبرونها جزءا من العنف الناجم عن الحرب الأهلية والصراعات الطائفية، ذلك لأنهم يريدوننا أن نتجاهل المعاناة التركية ونركز فقط على المعاناة الأرمنية.

وقد كتب أحد أجل العلماء في مجال تاريخ الشرق الأوسط، الأستاذ برنارد لويس ما يلي في جريدة هآرتس في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨:

”يريد الأرمن أن يستفيدوا من كلا العالمين، فمن ناحية يتحدثون باعتزاز عن نضالهم ضد الاضطهاد العثماني، بينما من ناحية أخرى يقارنون مأساتهم بمحرقة اليهود“.

إن موت شخص واحد يشكل كارثة، سواء أكان تركيا أو أرمينيا، ولكنها كانت حربا مدنية عانى فيها طرفا النزاع إصابات مريعة. وفي نفس المنطقة، وفي نفس الوقت، وتحت نفس الظروف، هلك زهاء ٣ ملايين تركي ومسلم بسبب أعمال القتل والمجازرة والأوبئة.

وفي معرض معالجة المسألة المتعلقة بتبعية هذه الكارثة الإنسانية الشاملة، اعتُبرت وثائق مزورة وكأها الحقيقة، وتم تجاهل وثائق صحيحة بسبب النشاط الحركي القومي الأرمني. وقُبلت مزاعم لا تستند إلى دليل ودعايات حربية، في حين لم يكن للقائمين بالدعاية الحربية من هدف غير تصوير أعدائهم بأسوأ الصور الممكنة، وتصوير أنفسهم وأصدقائهم على أحسن وجه. ولذلك فإن المزيّفين الأرمن لا يزالون يستخدمون الوثائق المشبوهة والمنحازة التي وزعتها آلة الدعاية الحربية البريطانية والتي أعدها مكتب الدعاية الحربية الذي كان مقره خلال سنوات الحرب في ولغتون هاوس بلندن.

وبنفس الطريقة، فإن المؤرخين الذين حاولوا التوصل إلى الحقيقة سُمّوا بـ "منكري الإبادة الجماعية" وخلق جو يخشى فيه المؤرخون إمعان النظر في التاريخ بسبب ما يتوجسونه من نتائج شخصية. وقد قرر السياسيون أن بوسعهم سن قوانين التاريخ، حتى وإن لم يُلموا إلا بقدر يسير من ذلك التاريخ أو جهلوه تماما. وقد حلت الشعارات محل أحكام التاريخ.

ولم يبرز المزيّفون الأرمن حتى الآن رسالة رسمية واحدة صحيحة من الحكومة العثمانية تأمر بقتل الأرمن. وكان ينبغي لـ "الإبادة الجماعية للمليون ونصف من الأرمن" المزعومة أن تترك وراءها عددا لا يُحصى من الأدلة من شأنها أن تُنقذ المزيّفين الأرمن من الاعتماد على الدعاية الحربية والقصص المنحازة التي حاكها المبشرون المسيحيون الذين لم يستمعوا في الغالب إلا إلى الأرمن المسيحيين لا إلى الأتراك المسلمين، كما يعتمدون على الحكايات الحزينة للغاية التي يقصها الباقون على قيد الحياة. ومن صميم مصلحتهم أن يستمعوا إلى الحجج التركية وألا يدعوا إلى إحياء ذكرى بعض الموتى بدلا من إحياء ذكرى جميع الموتى.

ويتحدانا الممثل الدائم لأرمينيا بقوله إننا "عاجزون عن دحض الوقائع التاريخية وحقيقة الإبادة الجماعية". وأنا أعتبر هذا القول نتيجة طبيعية لتصورهم للعالم. فإذا كانت الحقائق لا تؤيد نظريات هؤلاء القوميين المزيّفين، فإنهم يتجاهلوها ويبحثون عن سبل أخرى لعرض قضيتهم. وإذا تبين في نهاية المطاف أن الاعتماد الكلي على الدعاية الحربية والتجاهل التام للمذابح المرتكبة ضد الأتراك على أيدي العصابات الأرمينية المسلحة لا يُجديان لإقناع أولئك الذين يطالبون بحق معطيات تاريخية وجيهة وبأدلة وتحليل، فإن المزيّفين سيقولون، كما قال الممثل الدائم لأرمينيا، بأن "أنقرة تحاول إحياء ممارسة القرون الوسطى المتمثلة في تحميل ضحايا العنف أنفسهم المسؤولية عن العنف، أملا في أن يؤدي تكرار الأكذوبة بدون توقف إلى أن تصبح حقيقة". وعلى أية حال فإن كل الجرائم الفكرية يهون ارتكابها في سبيل تحقيق المطالب القومية المتطرفة.

إن تركيا لم تُلق بالللائمة قط على آلاف الأفراد الأرمينيين الأبرياء، النساء والأطفال الذين هلكوا في تلك العهود، حين وجدوا أنفسهم بلا نصير أمام الخطر الحقيق، بسبب السياسات المتطرفة التي لم تكن لهم فيها يد. ولكننا نلوم من يُسمون بالثوريين الوطنيين الذين تسببوا في نشوب الحرب، وانحازوا إلى جانب جيوش العدو الغازية، وقتلوا الأبرياء بسبب انتمائهم العرقي أو الديني، بادئين بذلك الأعمال التي كانوا يعرفون تمام المعرفة أنها ستودع إلى صراع الجنابين. ولم يكن أغلبية الأرمن يتمنون الحرب، ولكن

أرغمهم على الدخول فيها زعماءهم من الثوار القوميون الحرق المتطرفين الذين تحالفوا مع العصابات المسلحة.

إننا نلوم أولئك الذين لا يزالون يرفضون أن يروا معاناة الأتراك إلى يومنا هذا؛ ويشيرون أن الأتراك كانوا ولا يزالون مثالا حيا للشروع؛ ولا يتحملون قسطهم من المسؤولية بشرف؛ ويرفضون حتى النظر إلى الوثائق التي لا تتوافق مع تصورهم للعالم، ولا تؤيد تطلعاتهم السياسية.

بل إنني أستطيع، حسب قول الممثل الدائم لأرمينيا، على "تزييف الحقائق التاريخية والسياسية والتلاعب بها".

وقد كان البريطانيون أوثق الأطراف صلة بهذه الأحداث، لأنهم كانوا السلطة المحتلة الرئيسية للإمبراطورية العثمانية، ولعاصمتها اسطنبول. وكانت محفوظات الإمبراطورية العثمانية تحت تصرفهم المطلق. وبصفتهم تلك، أجرى البريطانيون تحقيقا مفصلا ضد ١٤٤ من المسؤولين العثمانيين الرفيعي المستوى، منهم وزراء، اهتموا بارتكاب جرائم ضد الأرمن. وفي وقت لاحق أبعد ٥٦ من الـ ١٤٤ المتهمين إلى جزيرة مالطة لمحاكمتهم. وبعد تنقيب هيجاني واسع النطاق شمل جميع المحفوظات في الأرشيفات، كتب السير هوراس رامبولد، المندوب السامي البريطاني في اسطنبول إلى لندن قائلاً بأن "الأدلة ضد المبعدين [هكذا] قليلة جدا. وفي هذه الظروف، يجد الادعاء نفسه معوقا إلى حد كبير". ولكنه أضاف بأنه "يأمل أن الحكومة الأمريكية يمكنها تقديم مجموعة كبيرة من المعلومات الوثائقية" (FO/371/6500/E.3557).

وعند فشله في إيجاد أية أدلة مقبولة قانونيا ضد الأشخاص المبعدين، أبلغ اللورد كروزون، وزير خارجية بريطانيا حينذاك، غديس، سفير بريطانيا في واشنطن، بوجود "صعوبات كبيرة" تحول دون إقامة الدليل لإدانة الأتراك المحتجزين في مالطة، وطلب منه "أن يتحقق مما إذا كان لدى حكومة الولايات المتحدة أية أدلة ذات قيمة تخدم أغراض الادعاء" (FO/371/6502/E.5845).

وفي ١٣ تموز/يوليه ١٩٢١، أرسلت السفارة البريطانية في واشنطن الجواب التالي:

"يؤسفني أن أبلغ سيادتكم بعدم وجود أي دليل يمكن استخدامه ضد الأتراك المحتجزين قيد المحاكمة في مالطة. واستنادا إلى هذا البيان وإلى كون التقرير الموجود بحوزة وزارة خارجية الولايات المتحدة لا يبدو أنه يتضمن بأي حال من الأحوال أدلة ضد الأتراك يمكن أن تفيد في إثبات المعلومات الموجودة لدى حكومة

جلالة الملك، فإنني أحشى ألا تكون هناك أية جدوى في توجيه طلبات إضافية إلى حكومة الولايات المتحدة بهذا الخصوص“ (FO/371/6504/E.8519).

وفي أعقاب ذلك أسقطت جميع التهم التي كانت موجهة ضد المحتجزين.

وفي وقت أحدث، في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩، أدلت المتحدثة باسم وزارة الخارجية البريطانية، البارونة رامسي، بارونة كاتفال، بما يلي:

”كانت الحكومة البريطانية قد نددت بالمذابح حينذاك، ولكن في غياب أية أدلة قاطعة تثبت أن الإدارة العثمانية اتخذت قرارا محمدا بالقضاء على الأرمن الموجودين تحت سلطتها في ذلك الحين، لم تعتبر الحكومات البريطانية هذه الأحداث كدلائل على وقوع عملية إبادة جماعية. بل ولا نؤمن بأن من واجب الحكومات اليوم إعادة النظر في أحداث وقعت منذ ما يزيد على ٨٠ سنة، بغية إصدار حكم بشأنها“.

وفضلا عن ذلك، ذكرت البارونة سكوتلانند، بارونة أستال، في رد كتبه باسم الحكومة البريطانية في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠١:

”لقد اعتبرت هذه الحكومة، على إثر الحكومات البريطانية السابقة، أن الأدلة ليست قاطعة بالدرجة الكافية لإقناعنا بأن هذه الأحداث ينبغي تصنيفها كأعمال إبادة جماعية، على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٤٨ المتعلقة بأعمال الإبادة الجماعية، وهي اتفاقية وضعت كرد فعل على محرقة اليهود، وليس لها أثر رجعي. ولا يزال تفسير الأحداث التي وقعت في شرق الأناضول في الفترة ١٩١٥-١٩١٦ موضع نقاش حقيقي بين المؤرخين“.

هذا ما آلت إليه ”عملية تحقيق الاعتراف الدولي بالإبادة الجماعية للأرمن، التي اكتسبت زخما كبيرا“ حسب قول الممثل الدائم لأرمينيا. وينبغي للإنسان أن يتساءل لماذا لم يحضر سوى عدد قليل لا يتجاوز ثلاثين نائبا من زهاء ٦٠٠ نائب في البرلمان الفرنسي عندما صوت البرلمان على ما سُمي بالقرار بشأن الإبادة الجماعية. وينبغي للممثل الدائم لأرمينيا أن يتفكر في المستقبل عندما لا يعود بالإمكان تجاهل وقائع حرب رهيبة مات فيها ملايين الأشخاص من كل الأطراف، وعندما يتم تفادي السياسة وتطبيق معايير التحليل التاريخي، فتتضح أمام الأعين صورة مختلفة تماما عن هذه المسألة. وسيتضح أن هنالك بونا شاسعا بين التاريخ الذي يُكتب للدفاع عن قناعات قومية منحازة وبين ما ينبغي أن يكون عليه التحليل التاريخي الصادق.

وبالفعل فإن الأمين العام للأمم المتحدة أكد عند عرضه اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، للتصديق عليها، أن الإبادة الجماعية هي جريمة "ذات هدف محدد" يتطلب إثباتها أدلة قاطعة.

وأرجو أن تكون المعلومات الواردة أعلاه قد أسهمت في إعطاء تصور صحيح عن الأحداث التي جرت أثناء الحرب العالمية الأولى في شرق الأناضول.